



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# العقوبات الأميركية على المصارف والشركات المالية وآثارها على الاستقرار النقدي العراقي

أ. م. د. وجدان فالح حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2024**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## العقوبات الأميركية على المصارف والشركات المالية وآثارها على الاستقرار النقدي العراقي

أ. م. د. وجدان فالج حسن\*

### I. الخلاصة:

- سنوات من الحروب والعقوبات الاقتصادية كانت ممهدة لأن تجعل النظام النقدي العراقي أسير لإرادات أطراف دولية، وليس للضرورات المحلية، مما جعل صانع القرار العراقي يرضخ إلى الإملاءات الدولية من أجل الحفاظ على الاستقرار المحلي.
- تأجيل إغلاق مزاد العملة في البنك المركزي بعد السنوات الأولى من افتتاحه لظرف مؤقت، مما ساهم في تفاقم الأزمة النقدية في العراق، فغرض الاستقرار المجتمعي كان هو الدافع وراء افتتاح مزاد العملة، وكان على السلطات العمل على إغلاقه من أجل خلق حالة من التماسك النقدي في العراق.
- قرارات وزارة الخزانة الأميركية، إلى جانب قرارات الهيئات الدولية، خصوصاً بعد 2003، ضغطت بشدة تجاه تقليص أي فرصة في خلق التنوع لسلة العملات الوطنية، مما جعل العراق يتبع ردود فعل في سياساته النقدية.
- العقوبات طالت 32 من المصارف الخاصة في العراق، وهي تشكل 43.2% من إجمالي المصارف الخاصة في العراق، وتنص القواعد المنظمة لوزارة الخزانة الأميركية إمكانية حذف تلك المصارف من قائمة العقوبات إذا قدمت بيانات أو عملت على اتباع النهج المقرر من قبل وزارة الخزانة، وتقع المسؤولية الكاملة على الحكومية العراقية في التفاوض نيابةً عن تلك الكيانات التي طالتها العقوبات.
- تشديد الإجراءات والمتابعة والتدقيق على المصارف الحالية، أو التي قد تؤسس مستقبلاً، إذ لا يمكن الاعتماد على المنصة الإلكترونية في تدقيق المعاملات والتوقيف التلقائي الذي يصدر عن هذه المنصة الإلكترونية، إذ الكثير من المعاملات لا يمكن اكتشافها بالسرعة اللازمة، أو قد يكون هناك وسائل جديدة وحديثة للاحتيال على هذه المنصة أو البنك المركزي، ومن الممكن أن

\*كلية العلوم السياسية - جامعة ميسان.

يواجه البنك المركزي والعراق مشاكل جديدة نتيجة لذلك، فإن الأسعار هي انعكاس للإشاعات في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ نتيجة أي عقوبة تُفرض على مصرف أو شركة عراقية.

- محاولة الاتفاق مع الدول التي تمتلك علاقات تجارية مع العراق أن يستخدم الطرفين عملاًهما المحلية لتجاوز أزمة شح الدولار، أو تقليل الضغط على المنصة الإلكترونية. والاقتصر على استخدام وتداول الدولار على الدول التي لا تمتلك معها علاقات تجارية كبيرة.
- العمل بمنهاج ثابت من أجل إخراج العراق من البند السابع بشكل كامل ونهائي، وانتهاء الوصاية الدولية والأميركية التي تتحكم بمقدرات البلد.

## II. المقدمة

تعد آلية العقوبات الاقتصادية من بين أكثر الآليات فعالية في وقتنا الراهن، وذلك لارتباطها الوثيق بالوضع الاقتصادي والمالي والمعيشي لأي دولة، كذلك تأثيرها المباشر والفاعل في حياة المواطنين وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية سواء المعيشية أم غير المعيشية على حد سواء.

وتعد الولايات المتحدة الأميركية من أكثر وأهم الدول التي اعتمدت هذه الآلية، ولا تزال تعتمد على اليوم لضبط وتقييم أفعال وتصرفات الدول بما يتلاءم مع تطلعاتها ومخططاتها، وأي دولة تخرج خارج ما رسمته لها الولايات المتحدة، سواء كانت صديقة أم حليفة أم عدوه، فإنها لا تتوانى عن التلويح باستخدام أو الاستخدام الفعلي لهذه الوسيلة الفاعلة والمؤثرة بشكل كبير ضدها، فضلاً عن فرض إملاءاتها عليها بالشكل الذي يضمن عدم قيامها بأي فعل أو تصرف من الممكن أن يضر بقرارات أو مصالح الولايات المتحدة الأميركية أينما كانت على الرقعة العالمية، ويرجع ذلك إلى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها فهي صاحبة العملة القائدة الأولى عالمياً، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الراهن والمستقبل القريب على أقل تقدير، فضلاً عن اقتصادها الأكبر الذي يشكل ما نسبته 25.4% من الاقتصاد العالمي، وهذا يجعلها أن تمارس هيمنتها وقوتها في ظل هيمنتها السياسية والعسكرية إلى جانب الآلة الاقتصادية.

إن أهم الإجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة كنوع من أنواع العقوبات هو تقييد الوصول إلى الدولار الأميركي والاستبعاد من نظام السويفت العالمي (SWIFT) كما فعلت مع روسيا بعد أزمة أوكرانيا لعام 2022، وهذا يؤدي إلى انهيار العملية المحلية؛ بسبب انخفاض قيمتها الحقيقية

وتدني قيمتها إزاء الدولار، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم كنتيجة حتمية لهذا الانهيار، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية والكمالية بشكل مهول؛ بسبب انخفاض قيمة العملة، مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية خانقة كما هو الحال في الحالة الإيرانية. إن هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في الضغط على الدول إلى جانب تجريد أرصدة الدولة المستهدفة، مما يجعلها تعاني بشكل كبير إزاء هذه الضغوط.

وعند الحديث عن الحالة العراقية، فالولايات المتحدة الأميركية تضغط على السلطات النقدية والمالية العراقية لضمان نجاح سياساتها في المنطقة، وخصوصاً (سياسة الضغط الأقصى) إزاء إيران وسوريا ومنع وصول العملة إلى هاتين الدولتين بما يمكنها من الالتفاف على العقوبات الأميركية الموجهة ضدها، وبسبب ارتباط الوضع العراقي بهاتين الدولتين إلى جانب تركيا، فإن الولايات المتحدة تضغط بشكل كبير إلى درجة فرض العقوبات على بعض المصارف والشركات العراقية لضمان عدم وصول الدولار من العراق إلى هذه الدول وعدم استغلال الوضع العراقي الراهن للقيام بالنشاطات التجارية التي تساعد الدول المستهدفة للخروج من ضائقها على حساب العراق، لذا بدأت مجموعة من الإجراءات (نستعرضها لاحقاً) لضمان نجاح سياساتها، لكن هذه الإجراءات سببت أزمة كبيرة للعراق أدت إلى انخفاض قيمة عملته (الدينار العراقي) الذي انعكس بدوره على الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وغيرها من الآثار وهو ما ينبئ بكارثة اقتصادية إن لم تقم السلطات النقدية العراقية (البنك المركزي) بتعديل وضعها وعدم فسح المجال أمام الولايات المتحدة لفرض عقوبات أكثر وأكبر من الوضع الراهن من الممكن أن تؤدي إلى أزمة كبرى.

### III. من أين أتت الهيمنة الأميركية على الوضع الاقتصادي العراقي؟

بعد الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان/أبريل 2003 سعت وزارة الخزانة الأميركية وسلطة الائتلاف المؤقتة حينها إلى طرح عملة جديدة في أقرب وقت ممكن لتجنب التضخم من طريق تثبيت سعر الصرف، وإنشاء البنية التحتية الفنية والإطار التنظيمي للقطاع المصرفي (المدفوعات بين البنوك ومزادات بيع العملات)، ففي البداية شجعت وزارة الخزانة الأميركية، وبمساعدة الأمم المتحدة، دائني العراق الدوليين على إعادة جدولة ديون هذا البلد (ما يقرب من 126 مليار دولار)، واستردت وزارة الخزانة الأميركية الأصول الأجنبية المجمدة للنظام السابق، والإيرادات من برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وعائدات تصدير النفط، من أجل إنشاء صندوق تنمية العراق في أيار 2003، وهو صندوق مخصص لإعادة الإعمار، هذا الصندوق هو في الواقع حساب مفتوح

لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث تم تحويل الدولارات اللازمة لاستعادة البنية التحتية للنفط والكهرباء، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودفع رواتب موظفي الجهاز الحكومي، وإنشاء ميزانية وطنية من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. وجرى لاحقاً تغيير اسم الصندوق ليصبح (صندوق تنمية العراق)، وهو يُستخدم اليوم فقط لإيداع عائدات العراق من تصدير النفط<sup>1</sup>.

في آذار/مارس 2004، سنتّ سلطة الائتلاف المؤقتة قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لمنحه الاستقلالية، وضمن عدم استخدام البنك لطباعة النقود لتمويل عجز موازنة الدولة (كما كان متبعاً في فترة النظام السابق)، وبالتالي تحقيق هدفين استراتيجيين يتمثلان في كبح جماح التضخم، والحيلولة دون اندلاع انتفاضة شعبية عارمة، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2003، وبسبب سنوات الحظر، كان الاقتصاد العراقي مُدولراً جزئياً؛ بسبب انعدام الثقة في العملة الوطنية، اعتمد العراقيون على الدولار بقدر اعتمادهم على الدينار في المعاملات التجارية الجارية، بحيث كان عرض النقود في العراق يتحدد بمخزون الدولار والدينار، وكذلك بسعر صرف الدينار مقابل الدولار. وفي أي اقتصاد يستخدم عملتين، يكون لسعر الصرف تأثير كبير على معدلات التضخم. فالأفراد والمستثمرون يفضلون امتلاك احتياطات بالدولار يمكنهم استخدامها داخلياً وخارجياً، وعليه يمكن أن يؤدي أدنى تغيير في سعر الصرف إلى ردود فعل خطيرة، نظراً لأنه يتم شراء السلع المستوردة بالدولار، وبالتالي فإن أي تغيير في سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى تضخم مفرط، في أيام نظام صدام حسين، لم يكن سوق الصرف الأجنبي الرسمي موجوداً، وكان الدولار يُباع من قبل تجار غير رسميين، ما أدى إلى خلق حالة دائمة من عدم اليقين بشأن سعر الصرف وتباينه بشكل كبير من منطقة إلى أخرى<sup>2</sup>.

ومنذ الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق قبل 21 عاماً، تم الاحتفاظ باحتياطات البلاد من العملات الأجنبية في البنك الفيدرالي الأميركي، مما يمنح الولايات المتحدة قوة كبيرة للسيطرة على المعروض من الدولارات العراقية. وبغية السحب من هذه الاحتياطات، يطلب البنك المركزي العراقي الدولار من البنك الفيدرالي الأميركي، ثم يبيع الدولار بالسعر الرسمي للمصارف التجارية ومكاتب الصرافة من خلال آلية تسمى «مزد العملة» والذي تتم فيه بيع الدولار بالدينار العراقي

1. هاشم داود، على المخك: الأبعاد الاستراتيجية والسياسية لأزمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار في العراق، مركز الإمارات للسياسات، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 23/2/2023، على الرابط (آخر زيارة 24/2/2024):

<https://epc.ae/ar/details/featured/alabaad-alestiratijia-walsiyasia-li-azmat-sier-sarf-alduwlar-muqabil-aldiynar-fi-aleiraq>

2. المصدر السابق.

من أجل المساهمة في استقرار سعر الصرف المحلي وتلبية الاحتياجات السكانية من الاستيرادات.

ومنذ ذلك الوقت وإلى اليوم تذهب الإيرادات النفطية نتيجة بيع العراق للنفط إلى البنك الفيدرالي الأمريكي بعد استقطاع 5% من تلك الأموال كتعويضات لدولة الكويت، والتي تم الانتهاء منها في السنوات الأخيرة. وبعد ذلك تتحول إلى حساب البنك المركزي العراقي بعد إرسال طلب من وزارة المالية العراقية، الذي يوضح أين سيتم صرف تلك الأموال. وحيث يتم تدقيق تلك الطلبات من قبل البنك الفيدرالي وهذه العملية تستغرق بحدود 20 يوماً، تنقل تلك الأموال إلى البنك المركزي العراقي في بغداد بطائرات محملة بتلك الأموال وعن طريق الطائرات وحيث تحمل كل طائرة نصف مليار دولار، الأمر الذي يرتب على هذه العملية أجور نقل وحماية وتأمين تُدفع من الخزينة العراقية<sup>3</sup>.

فتح حساب في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن الدولي المرقم 1483 في عام 2003، التي صدرت بعد إسقاط النظام السابق في العراق، والذي رفع الحظر الاقتصادي عن العراق، وعاد إلى وضعه ما قبل عام 1990، تنص إحدى الفقرات على إنشاء صندوق تنمية العراق، وقد منح هذا الحساب حصانة دولية، حتى لا يكون عرضة للحجز أو المصادرة نتيجة قرارات محاكم دولية، قد تصدر بناءً على دعاوى ومطالبات ضد النظام السابق<sup>4</sup>.

في بداية الأمر، كان هنالك صندوقان الأول هو صندوق تنمية العراق، الذي يشمل 95% من الإيرادات النفطية، والصندوق الآخر هو صندوق التعويضات، وتكون نسبته 5% وهي في أغلبها تذهب إلى الكويت فيما بعد لأن الكثير من الدول أسقطت ديونها إلا الكويت. في 15/6/2003 صدر الأمر 2 من قبل مدير سلطة الائتلاف بول بريمر، الذي أودع أموال صندوق تنمية العراق لدى البنك الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، وتكون الأموال تحت إدارته بشكل مباشر، إلى جانب مدير تم تعيينه من قبل إدارة البنك المركزي العراقي بالتعاون مع البنك الفيدرالي الأمريكي.

بعد الاتفاقية الأمنية المسماة بالاتفاقية الإطارية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وبذلك يكون الاحتلال قد انتهى رسمياً

3. بلال الخليفة، الهيمنة الأميركية على المالية العراقية.. دور البنك الفيدرالي الأمريكي، مؤسسة دراو الاعلامية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 24/4/2023، على الرابط (آخر زيارة: 2024/7/2):

[https://drawmedia.net/ar/page\\_detail?smart-id=12672](https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=12672)

4. المصدر السابق.

من العراق، وعلى إثر ذلك، وفي 15/12/2010 صدر القرار 1956 من مجلس الأمن بجلسته 6450. الذي أنهى وجود صندوق تنمية العراق بطلب من الحكومة العراقية عبر رسالة من رئيس الحكومة (نوري المالكي) وإنهاء الرقابة والحصانة والإشراف على البنك المركزي العراقي، والذي جدد الاتفاق مع البنك الفيدرالي للإبقاء على الأموال العراقية لديه على أن تكون سلطة الأموال وإدارتها من قبل البنك المركزي العراقي، لكن بشروط وشفافية البنك الفيدرالي الأمريكي<sup>5</sup>.

أما صندوق التعويضات، فقد انتهى بانتهاء الديون المترتبة على العراق تجاه الكويت، استناداً إلى قرار مجلس الأمن المرقم 687 تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة عام 1991، وكان ذلك في 23/12/2021 إنه تم تسديد الدفعة الأخيرة المتبقية من تعويضات دولة الكويت، وقيمتها 44 مليون دولار، من مجموع 52.4 مليار دولار. وبذلك يكون العراق، بعد أكثر من 31 عاماً من غزوه للكويت، قد أتمّ سداد كامل مبلغ التعويضات التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التابعة لمجلس الأمن الدولي، بموجب القرار 687 لعام 1991 وبالتحديد اتخذ مجلس الأمن في الجلسة 8972 يوماً 22 شباط/فبراير 2022 قراره رقم 2621 بتصفية حساب التعويضات وإغلاقه، وإعادة المتبقي للعراق وحل لجنة التعويضات نهاية عام 2022، والتي كان آخر اجتماع لها في التاسع من كانون الأول/ديسمبر من نفس العام. وعلى إثر ذلك أغلق ملف التعويضات، وتحرر المورد النفطي من هذا القيد. وبهذا لم يعد من الضروري استلام إيرادات النفط في حساب وحيد لا في الاحتياطي الفيدرالي ولا أي مكان آخر.

إن هذه المخزونات أتاحت للإدارة الأميركية مجموعة من الأمور وهي<sup>6</sup>:

1. قابلية الضغط على الحكومة من خلال موردها المالي الأساسي في تشكيل موازنتها، والمحدد لسعر صرف الدينار العراقي.
2. التحكم بحجم وتوقيت الأموال التي تخرج من البنك الفيدرالي الأمريكي إلى العراق.
3. الاستفادة التي تراكمها البنوك الأمريكية عبر الاقتراض من الأموال العراقية بفائدة قليلة جداً، واستفادة الشركات الناقلة لهذه الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق وأجور التأمين والحماية.

5. المصدر نفسه.

6. المصدر نفسه.

4. الحفاظ على مركزية الدولار في عملية شراء النفط العراقي، خصوصاً بعد الاتفاقيات التي تقوم بها الصين وغيرها من الدول للتبادل بالعملات المحلية.

ولذلك، لا يزال هذا النظام (والذي أنشئ بموجب مراسيم صادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة)، الذي يشرف عليه بالكامل، ويضمنه الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك معمولاً به حتى يومنا هذا. ويعمل النظام بوصفه أداة لاحتواء التضخم والحفاظ على ثقة المستثمرين والأفراد في النظام المالي المحلي والحيلولة دون اندلاع اضطرابات اجتماعية خطيرة. كما يهدف أيضاً إلى رصد أي تحويلات وتعاملات مالية مشبوهة وتقييدها.

#### IV. مزاد العملة والوضع النقدي العراقي:

حدد البنك المركزي العراقي مجموعة من الأهداف في تأسيسه لمزاد العملة الذي هيمن على تداول الدولار في السوق العراقية، وعلى النحو الآتي<sup>7</sup>:

1. أداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني، مما ينعكس إيجاباً على المستوى العام للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية مدخلات الإنتاج، ويوسع قاعدة التصدير.

2. وسيلة لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسات النقدية في إدارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسبتها، ويعد حالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة المطلوبة بصورة مستمرة في تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.

3. تمويل النشاط التجاري الخاص وتمويل مبادلاتهم التجارية بالعملات الأجنبية بعد أن كان يعتمد على السوق الموازي (السوداء) في تمويل احتياجاته، والتي كانت تتصف بعدم الانضباط والفوضى في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي. وهو ما أدى إلى زيادة المعروض السلعي بشكل غطى الطلب المحلي على السلع والمنتجات بعد توقف القسم الأكبر من المعامل والمصانع الحكومية والأهلية عن الإنتاج إما؛ بسبب التدمير أو انقطاع الكهرباء وزيادة تكاليف الإنتاج، وفتح الحدود أمام الاستيراد وإلغاء التعرفة الجمركية، التي قضت بشكل كامل تقريباً على الإنتاج المحلي وعدم قدرته على المنافسة.

7. عبد الرحمن نجم المشهداني، تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في ظل قيود التحويل الخارجي وإمكانية السيطرة عليه، مركز العراق للدراسات الإستشرافية، بغداد، 22/2/2023، ص ص 2-3.

4. كانت نافذة العملة ممول الحكومة الرئيس بالدينار العراقي بعد تحويل عوائدها النفطية المتحصلة بالدولار، والتي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة السنوية وبيعها للبنك المركزي لتتمكن من دفع نفقاتها التشغيلية والاستثمارية بالدينار العراقي. دون الحاجة إلى إصدار نقدي جديد كان يمكن أن يزيد من حجم الكتلة النقدية وهو ما أسهم بشكل كبير في تحجيم نمو عرض النقد.

5. رفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدودة بعد تحسن مستوى قيمة الدينار أمام الدولار وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخل.

6. توفير موارد بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية لغرض تمكينها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء عمليات التحويل المالي بالعملة الأجنبية.

7. فتح آفاق استثمارية لدى الجمهور (زبائن المصارف) لغرض تطوير استثماراتهم ومشاريعهم الاقتصادية وتوفير العملة اللازمة لتمويل متطلبات السياحة الترفيهية والعلاجية والدراسة خارج العراق.

لقد كان مخططاً لمزاد العملة أن يستمر لمدة سنتين أو ثلاث حين قدرة القطاع الصناعي والزراعي على الإنتاج لسد حاجة السوق المحلية، ولكن الذي حصل هو استمرار العمل بالمزاد إلى اليوم وتحويل اسمه إلى نافذة بيع العملة. وفي الجدول التالي مبيعات نافذة العملة العراقية.

#### جدول 1. إجمالي مبيعات مزاد العملة السنوية (بالمليار دولار).

| السنة | المبيعات النقدية | حوالات نقدية | إجمالي المبيعات |
|-------|------------------|--------------|-----------------|
| 2014  | 14.6             | 37.2         | 54.5            |
| 2015  | 6                | 38.3         | 44.3            |
| 2016  | 4.7              | 28.8         | 33.5            |
| 2017  | 9.4              | 31.4         | 42.2            |
| 2018  | 8.8              | 38.3         | 47.1            |

| السنة | المبيعات النقدية | حوالات نقدية | إجمالي المبيعات |
|-------|------------------|--------------|-----------------|
| 2019  | 5.8              | 45.3         | 51.1            |
| 2020  | 3.4              | 40.7         | 44.1            |
| 2021  | 6.6              | 30.5         | 37.1            |
| 2022  | 9.4              | 39.0         | 48.4            |

**المصدر:** عبد الرحمن نجم المشهداني، تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في ظل قيود التحويل الخارجي وإمكانية السيطرة عليه، مركز العراق للدراسات الاستشرافية، بغداد، 22/2/2023، ص 2-3.

لكن ما حدث لخصه رئيس مجلس الوزراء الحالي (محمد شياع السوداني)، إذ أكد حصول «تحويلات احتيالية للدولار إلى الخارج»، مشيراً إلى أن هذا الأمر كشفه البدء بتطبيق تنظيمات ترعى التحويلات المالية في خطوة ترافقت مع تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار، وخسر الدينار العراقي بغضون شهرين أكثر من 10% من قيمته أمام الدولار، مما ولد نوعاً من الاضطرابات المجتمعية بين السكان نتيجة لتدهور سعر الصرف<sup>8</sup>.

وتطرق السوداني، خلال مقابلة تلفزيونية مع قناة «الإخبارية» الرسمية إلى أن تهريب العملة إلى الخارج كان يتم عبر تحويلات تتم على أساس فواتير مزورة لواردات كان يتم تضخيم أسعارها. واستدل السوداني على وجود التهريب بالقول، إنه «قبل تطبيق نظام (SWIFT) كان البنك المركزي العراقي يبيع التجار كميات من العملة الخضراء تفوق بأضعاف ما يبيعهم إياها اليوم، ومع ذلك فليس هناك أي سلع مفقودة في الأسواق حالياً». وأضاف «في السابق، كنا نبيع 300 مليون دولار، 200 مليون دولار، 250 مليون دولار، باليوم الواحد. لكن الآن، البنك المركزي يبيع يومياً 30 أو 40 أو 50 مليون دولار، وما الذي تغير. ما الذي فُقد في السوق، لا شيء»<sup>9</sup>.

8. رئيس وزراء دولة عربية يلقي باللوم على «التحويلات الاحتيالية» في أزمة الدولار، موقع قناة العربية الاخباري شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 1/2/2023، على الرابط (اخر زيارة: 23/2/2024):

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/02/01/%D8%B1%D8%B1-%A7%D8%B1->

9. المصدر السابق.

وعلى الرغم من أن مزاد العملة الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار العراقي لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص وسياسة نقدية للتدخل في استقرار سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية، إلا أنه يمثل شكلاً من أشكال الفساد المالي والهدر الواضح للموارد المالية، فيبيع الدولار في مزاد العملة ينقسم إلى قسمين؛ قسم يتعلق بالمبالغ المتعلقة بالحوالة كتعزيز المصارف في الخارج، وكانت نسبتها إلى إجمالي المبيعات الكلية (74,65%) للمدة (2004-2020)، والقسم الآخر يبيع الدولار نقداً إلى المصارف وشركات التحويل في داخل العراق، وكانت نسبته من إجمالي المبيعات خلال المدة نفسها (25,35%) في حين بلغت فجوة تسعير بيع الدولار الرسمي في مزاد العملة والسعر الموازي في السوق للمدة (2004-2020) ذروتها عامي 2012 و 2013، إذ بلغت قيمتها (3,210.824) مليار دينار و (3.513.246) مليار دينار على التوالي<sup>10</sup>.

نخلص مما تقدم، أن قيمة الهدر المالي والفساد المالي كانت مستشرية في مزاد البنك المركزي العراقي، إلى جانب تسرب النسبة الأكبر من العملة الصعبة إلى الخارج في نشاطات اقتصادية ومالية تشوهدا نسبة كبيرة من التحايل وتبييض الأموال وهو ما دفع الإدارة الأميركية إلى أن تتخذ إجراءات الصارمة بحق المصارف والشركات المخالفة، والتي يشوب عملها الفساد والعمليات الاقتصادية المشبوهة وهو ما سندرسه لاحقاً.

## V. إجراءات السلطات المالية والنقدية الأميركية ضد المصارف والشركات العراقية.

قامت السلطات المالية الأميركية، عبر وزارة الخزانة الأميركية بتحذير السلطات النقدية العراقية عن تجاوزات وعمليات لتبييض الأموال والتعامل مع جهات وشخصيات قد فرضت عليهم عقوبات بواسطة مصارف وشركات عراقية، وبالنظر لعدم سيطرة المصرف المركزي العراقي على هذه الأمور قامت وزارة الخزانة الأميركية بمجموعة من الإجراءات على النحو الآتي:

1. عوقبت العديد من شركات الصيرفة والبيع وشراء العملات بواقع (72) منشأة مالية خلال عامي (2016 - 2017)، كما عوقبت (4) شركات للتحويل المالي خلال السنوات نفسها لأسباب تتعلق بغسيل الأموال والتلاعب بعمليات بيع وشراء العملة وتهريبها إلى دول المجاورة للعراق

10. اديب قاسم شندي، أثر مزاد العملة في الهدر المالي للمدة (2004-2020)، مجلة كلية الكوت الجامعة، الكوت، المجلد 8، العدد 2، كانون الثاني/يناير 2023، ص 230.

مثل إيران وسوريا وتركيا<sup>11</sup>.

2. شرع الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بتقييد كمية الدولارات المحولة إلى العراق التزاماً بسياسة وضعتها قبل سنوات مضت وزارة الخزانة الأمريكية، ففي أوائل عام 2020، طلبت وزارة الخزانة الأمريكية من الحكومة العراقية الامتثال لنظام إلكتروني يقول المسؤولون الأمريكيون أن الهدف منه ضمان شفافية التعاملات بالدولار، ومكافحة عمليات غسيل الأموال، وإيقاف (تهريب) الدولارات إلى إيران وسورية وتركيا، وتُدار هذه الأنشطة غير المشروعة بواسطة بنوك وشركات تعمل كواجهات تجارية، فضلاً عن النقل المادي للدولار عبر الحدود. ونتيجة لهذه القيود رُفِضَ ما يقرب من 80% من طلبات التحويلات بالدولار في العراق. وتُحذر الإشارة إلى أنه منذ عام 2003، عندما أُنشئ حساب العراق لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حُوِّلت مئات الملايين من الدولارات يومياً إلى البنك المركزي العراقي، بمتوسط 250 مليون دولار يومياً في عام 2022، وما يقرب من 220 مليون دولار في اليوم في 15 كانون الثاني/يناير 2023، و76 مليون دولار فقط في 9 شباط/فبراير<sup>12</sup> 2023. وحسب الآلية القديمة التي استمر العمل بها سنوات طويلة، كان البنك المركزي وشركة رقابة خاصة، يقومان بعمليات تدقيق روتينية للوثائق والإجراءات التي تتبعها المصارف العراقية المشاركة في نافذة بيع العملة بعد تنفيذ التبادلات المالية وليس قبلها. هذه النافذة هي الترتيب المؤسسي الخاضع لإشراف البنك المركزي العراقي بالتعاون مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وبموجب هذا الترتيب، كان بمقدور هذه المصارف العراقية الحصول على الدولار الأمريكي بعد تقديمها طلبات تحتوي المعلومات اللازمة بخصوص شرائها منتجات وبضائع تحتاج دفع ثمنها بالدولار<sup>13</sup>. وعلى أساس هذه الطلبات المقدمة عبر البنك المركزي تحوّل هذه المصارف، بعد موافقة البنك الفيدرالي الأمريكي على مبالغ الدولار المطلوبة من خلال البنك المركزي مُقابل تسلم الأخير ما يُقابل هذه المبالغ بالدنانير العراقية. بعد عمليات التحويل هذه، يقوم البنك المركزي العراقي، وشركة متخصصة، على نحو روتيني بتدقيقات يُفترض أن تكون متأنية للتأكد من دقة المعلومات المقدمة من جانب المصارف المشاركة، بضمنها وصولات شراء البضائع. إذا أظهرت هذه التدقيقات أن هناك أخطاء ومخالفات، يصدر البنك، حسب الحالة، للمصارف المخالفة تنيهات أو غرامات أو عقوبات، بناءً على حجم المخالفة وجسامتها.

11. بالقوائم.. البنك المركزي ينشر أسماء البنوك المشمولة بالعقوبات الأميركية، موقع (المسرى الإخباري)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 4/2/2024، على الرابط (آخر زيارة 8/2/2024): <https://almasra.iq/70261>

12. هاشم داود، مصدر سبق ذكره.

13. المصدر السابق.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بعد اشتراط الولايات المتحدة استخدام المنصة الإلكترونية في عمليات التبادل لم تعد هناك حاجة للعمل بآلية التدقيق السابقة، إذ أصبحت المنصة هي التي تتولى بشكل سريع فحص الأوراق والمعلومات التي تقدمها المصارف العراقية المشاركة مباشرة، وليس عبر البنك المركزي كما كان يحصل في السابق، لتقبل المعاملات المالية المستوفية للشروط المطلوبة، وترفض المعاملات المالية التي فيها مخالفات<sup>14</sup>.

3. ونظراً للشروط الأميركية، تحول البنك المركزي في اعتماد نظام التحويل المالي النقدي من نظام التحويل التقليدي (N2-2O) إلى نظام تحويل الإلكتروني المسمى (N2-2O-CO) باعتماد المنصة الإلكترونية وهي أيضاً استجابة لشروط التحويلات المالية العالمية (سويفت) والتي يتوجب على المصرف ملء استمارة تحتوي معلومات تفصيلية كاملة عن عملية التحويل النقدي مرفقة بالوثائق تتضمن اسم التاجر الكامل (طالب التحويل)، المصرف الوسيط، المصرف المراسل، الجهة المرسل لها الحوالة النقدية، تفاصيل كاملة عن نوع البضاعة (الغرض من التحويل)، المنفذ الذي ستشحن منه البضاعة والمنفذ الذي ستدخل منه البضاعة للعراق، وهو بالتالي سيكون أكثر دقة في مراقبة عمليات التحويل والهدف منه بما يؤدي إلى الحد من عمليات غسل الأموال وتهريبها، وفي ضوء تطبيق المنصة الإلكترونية لا تحتاج الولايات المتحدة إلى إعلان إيقاف عقوبات بمصارف، فالمنصة نفسها هي التي تتولى «معاينة» المصارف المخالفة بجرمانها من القدرة على الحصول على الدولار الأمريكي، أي المنع التلقائي عبر المنصة نفسها. وفي السياقات الروتينية المعتادة، تصدر الولايات المتحدة عقوبات ضد المصارف عبر وزارة الخزانة الأمريكية في إطار تهم محددة مثل دعم الإرهاب أو تبييض الأموال أو نقلها إلى جهات واقعة تحت عقوبات أمريكية مثل إيران وروسيا، كما حصل في حالة بنك «إيلاف الإسلامي العراقي» الذي وضعت الخزانة الأمريكية تحت طائلة العقوبات في عام 2012، بسبب تعامله مع بنك إيراني مُعاقب أمريكياً، لتلغي الخزانة الأمريكية العقوبة بعد عام إثر التزام البنك بالتعليمات المالية الأمريكية.

4. إعلان البنك المركزي العراقي عن معاينة 14 مصرفاً عراقياً، ومنعها من التعامل بالدولار الأمريكي، بسبب شبهات قوية بخصوص عمليات تهريبها الدولار إلى إيران وسوريا، الواقعة تحت عقوبات اقتصادية ومالية أمريكية، لم يصدر الإعلان عن «العقوبات» من جهة رسمية أمريكية ولا من وزارة الخزانة الأمريكية ولا من البنك الفيدرالي الاحتياطي؛ كما لا يوجد إعلان عن هذه العقوبات في الصفحة الرسمية لأي من المؤسسات. فقد جاء الإعلان في تقرير لصحيفة "وول

14. المصدر نفسه.

ستريت جورنال“ الأميركية، التي نسبت لمسؤولين أمريكيين لم تذكر أسماءهم ومناصبهم القول بأن وزارة الخزانة والبنك الفيدرالي الأمريكي قررا منع 14 مصرفاً عراقياً من التداول بالدولار. وتلقّفت المصادر الإخبارية الأخرى الإنجليزية والعربية، الخبر عن هذه الصحيفة الأمريكية، ولم تستند إلى مصادر رسمية أخرى، ومن ثم فُتحت أبواب التوقعات على المزيد من المواجهة السياسية بين الولايات المتحدة والقوى الشيعية المنتفذة في العراق، والتي تُتهم عادةً بأنها وراء تهريب الدولار إلى إيران عبر استخدام بعض المصارف واجهات لها (بحسب البيانات الأميركية)<sup>15</sup>.

5. قرر البنك المركزي العراقي في كانون الثاني/يناير 2024 منع 8 بنوك تجارية محلية من التعامل بالدولار، وذلك في إطار الإجراءات المتخذة للحد من عمليات الاحتيايل وغسل الأموال وغير ذلك من الاستخدامات غير المشروعة للعملة الأميركية بعد أيام من زيارة مسؤول كبير بوزارة الخزانة الأميركية إلى بغداد، وبموجب هذا القرار منعت البنوك الثمانية من المشاركة في المزاد اليومي للدولار الذي ينظمه البنك المركزي العراقي، وأصدر البنك المركزي العراقي وثيقة تحقق منها مسؤول في البنك، ضمت أسماء البنوك المحظورة، وهي مصرف آشور الدولي للاستثمار، ومصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الاتحاد العراقي، ومصرف كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف الهدى، ومصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل، ومصرف العربية الإسلامي، ومصرف حمورابي التجاري<sup>16</sup>. وبذلك يصبح المجموع الكلي للمصارف التي تم معاقبتها (32) مصرفاً.

ويمكن إرجاع هذه الاستفاقة جزئياً إلى السياق الجيوسياسي في المنطقة والعالم، بما في ذلك محاولة الإدارة الأميركية فرض مزيد من الضغوط على إيران التي تُعد المستفيد الأكبر من تهريب الدولارات التي يبيعها البنك المركزي العراقي إلى جانب سوريا وتركيا، والرغبة الأميركية في كبح التوسّع الروسي والصيني في الشرق الأوسط، والحد من فعالية أي إطار تعاون ثلاثي بين إيران وروسيا والصين، على غرار الشراكة الاستراتيجية الصينية الإيرانية الشاملة (آذار/مارس 2021)، والشراكة الروسية الإيرانية المالية خارج نظام سويفت (SWIFT) (كانون الثاني/يناير 2023)، ناهيك عن تنامي المخاوف الناتجة عن تكتيكات التحايل على العقوبات ضد طهران ودمشق وموسكو. وبالتوازي مع التشدد في السياسة النقدية تجاه العراق، تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على تركيا

15. عقيل عباس، فتّاعة غير مقصودة: حقيقة «العقوبات» الأميركية على المصارف العراقي، مركز الامارات للسياسات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 28/7/2023، على الرابط (اخر زيارة 8/2/2024):

<https://epc.ae/ar/details/brief/haqiqat-alouqubat-alamrikiya-ala-almasarif-aleiraqia>

16. المصدر السابق.

التي تعد المركز الرئيس للتحويلات المالية السرية للعراق وإيران وروسيا.

لا شك أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي باعتماد المنصة الإلكترونية للتحويل الخارجي سيحد من شبهات الفساد وعمليات غسل الأموال التي رافقت تزايد مبيعات نافذة العملة واستغلالها لأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالتجارة، حيث يتم تحويل الأموال بأسمائهم دون علمهم أو عبر تقديم وثائق مزورة كما هو موضح في الوثائق، فضلاً عن تزامن زيادة التحويلات النقدية أو المبيعات النقدية التي كانت تجري في المزاد مع فضيحة سرقة الأمانات الضريبية في عام 2022 والتي ارتفعت فيها مبيعات النافذة إلى أرقام قياسية لم يشهدها المزاد سابقاً.

لكن تزايد مبيعات النافذة في عام 2022 مع الأموال المسروقة من الأمانات الضريبية والبالغة ما يعادل 2,5 مليار دولار، إذ يلاحظ ارتفاع مبيعات الحوالات النقدية للأشهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2021 والأشهر من حزيران لغاية تشرين الأول من عام 2022، والتي زادت عن (200) مليون دولار يومياً من أيام عمل النافذة بدءاً من يوم 2/6/2022 ولغاية 25/10/2022 عدا بعض الأيام التي كانت قريبة منها، وصلت إلى أقصاها (248) مليون في 14/8/2022 متزامناً ذلك مع ارتفاع السحوبات النقدية للأمانات الضريبية التي وصلت إلى ما يعادل (522.6) مليون دولار من العملة المحلية في شهر حزيران/يونيو 2022. كما يلاحظ من الجدول أيضاً انخفاضاً كبيراً في مبيعات النافذة من الحوالات النقدية لتعزيز أرصدة المصارف في الخارج بعد قرار حظر أربعة مصارف من التعامل بالدولار الأمريكي، والتي كانت تهيمن على حصة تقدر بـ (40-45%) من مبيعات النافذة اليومية.

إن تزايد مبيعات النافذة اليومية، سواء كانت النقدية منها أو حوالات تعزيز أرصدة المصارف في الخارج يؤشر على أن مكاتب الصرافة والمصارف تستغل النافذة لتمير الأموال المشبوهة، وتساهم في عمليات غسل الأموال عن طريق تقديم الوثائق المزورة بأسماء وهمية لتحويل الأموال إلى خارج العراق بطريقة رسمية ومشروعة كون أن الآلية القديمة (N22-O) لعمل نافذة العملة تسهل عملية نقل وتحويل الأموال دون رقابة دقيقة ومتابعة كاملة لتحويل الأموال من التاجر في العراق إلى المستفيد النهائي وتحقيق الغرض النهائي من الحوالة<sup>17</sup>.

17. عبد الرحمن نجم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص4

## VI. الآثار النقدية والاقتصادية للعقوبات الأميركية على المصارف في العراق.

يرجع موضوع انخفاض قيمة الدينار العراقي إزاء الدولار الأميركي إلى العقوبات فحسب، وإنما إلى سياسة الحكومة العراقية السابقة (حكومة مصطفى الكاظمي) بعدما خفضت قيمة العملة، ورفعت سعر صرف الدولار الأميركي بحسب سياستها بما عرف (الورقة البيضاء)؛ إذ خفض البنك المركزي في العراق قيمة الدينار مقابل الدولار الأميركي، وذلك في استجابة للضغوط الاقتصادية المتزايدة، وبينها تراجع أسعار النفط. وحدد البنك سعر الصرف الرسمي عند 1460 ديناراً مقابل الدولار الواحد في 2020، بدلاً من 1182 ديناراً للدولار، والذي كان معتمداً قبل هذا التاريخ، ما يخفض القيمة الرسمية للعملة بنحو الخمس. وقال البنك المركزي أن هذا القرار اتخذ بعد تزايد الأزمة الاقتصادية والتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في ظل استمرار تفشي فيروس كورونا. وأضاف في بيان أن الإخفاقات السياسية، التي تعود إلى أكثر من 15 عاماً، أدت إلى تفاقم الأزمة، مشدداً على أن الخفض سيكون لمرة واحدة ولن يتكرر، وأنه يهدف إلى دعم المالية العامة ومتطلبات الإنفاق العام<sup>18</sup>.

وكان تخفيض سعر الصرف نتيجة لضغوط مالية حرجة، وتم اختيار هذه السياسة لسببين: السبب الأول، تعظيم الإيرادات الدولارية لدى وزارة المالية على اعتبار أنها ستبيع الدولار بسعر 1450 ديناراً بدلاً عن بيعه بـ 1182 ديناراً، حيث وقر لوزارة المالية قرابة 23% من حجم الإيرادات أي أكثر من 20 تريليون أسهم في سد العجز. السبب الثاني، أمان لمبيعات الدولار، بمعنى حينما يرتفع سعر الدولار إلى 1450 ستقل مبيعات البنك المركزي عند مقارنتها حينما يكون السعر منخفض 1182، وذلك بحكم العلاقة العكسية بين سعر الدولار والكمية المطلوبة، على الأقل بالنسبة للمستهلكين، إذ إن ارتفاع سعر الدولار يعني ارتفاع أسعار السلع المقومة بالدولار، وهذا ما يقلل الطلب والاستيراد، كذلك الأمر بالنسبة للسواح سيقبل طلبهم على الدولار حينما يرتفع سعره، هذه العوامل ستؤدي إلى ضغط الطلب على الدولار، إضافة إلى ضغط الطلب المحموم على الدولار عام 2020 الذي حصل نتيجة توقعات حقيقة بتخفيض قيمة العملة بحكم زيادة مبيعات الدولار مقابل انخفاض الإيرادات الدولارية<sup>19</sup>.

18. المركزي العراقي يخفض قيمة العملة أمام الدولار بنحو الخمس، موقع (BBC) الإخباري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 19 /12/ 2020، (آخر زيارة: 4/2/2024):

<https://www.bbc.com/arabic/business-55379555>

19. التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تغيير سعر الصرف، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 26 /3/ 2022، على الرابط (آخر زيارة: 4/2/2024):

<https://fcds.com/economical/1689>

لكن تزايدت تقلبات أسعار الصرف بشكل كبير في السوق الموازي بعد اتخاذ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 4/11/2022 قراراً بمعاقة أربعة مصارف عراقية من التعامل بالدولار الأمريكي واتهامها بعمليات غسل الأموال وتحويل الأموال إلى جهات وأفراد موجودين في قائمة العقوبات الأمريكية هي: مصرف الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف القابض الإسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف آسيا الإسلامي للاستثمار والتمويل ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والتلويح باحتمالية معاقة مصارف أخرى إن لم تلتزم بآليات وشروط التحويل الخارجي، على إثر ذلك اتخذ البنك المركزي العراقي قراراً بإبعاد هذه المصارف الأربعة من الدخول إلى نافذة العملة وشراء الدولار الأمريكي وجواز تعاملها بالعملات الأجنبية الأخرى.

واصل سعر الدولار ارتفاعه في السوق العراقية، مُتجاوزاً في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2023 حاجز الـ 1650 ديناراً عراقياً، ومرتفعاً بحوالي 200 دينار عن السعر الرسمي البالغ 1450 ديناراً، ما أدى إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والسلع، ودفع ذلك الحكومة العراقية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات للتعامل مع الموقف، كان من بينها الموافقة على إعفاء رئيس البنك المركزي وتعيين رئيس جديد له. لقد نتجت الأزمة بشكل أساسي، كما سنشرح فيما يلي، عن قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بفرض ضوابط مُتشددة جديدة فيما يتعلق ببيع الدولار وتحويله إلى المصارف العراقية.

وبدوره بين البنك المركزي العراقي في تصريح له بانخفاض أثر العقوبات الأمريكية على الاقتصاد العراقي على اعتبار أن إجمالي ما تمتلكه المصارف الأربعة عشر من أصول مصرفية لا تشكل سوى 1.29% من إجمالي الأصول المصرفية في العراق. فضلاً عن أن المصارف الممنوعة من عمليات التحويل لا تشكل طلباتها سوى 8% من مجموع التحويلات الخارجية. أما الارتفاع الذي حدث في أسعار صرف الدولار مقابل الدينار، فيرجع ذلك إلى قيام بعض المتعاملين (التجار) مع تلك المصارف المستبعدة بالتوجه نحو السوق الموازية وسحب كميات كبيرة من الدولار من أجل تمويل عملياتهم التجارية أو لتهريبها للخارج، لكن البنك المركزي العراقي عمد إلى فرض ضوابط أكثر صرامة على التحويلات المالية في البلاد بشكلٍ عام، وتعمل في نفس الوقت على تأمين سلامة معاملات التحويل ودقتها.

وبحسب أحدث البيانات، يُلاحظ أن المصارف الحكومية التي لم تتجاوز 7 مصارف، قد أسهمت بنسبة 81.2% من إجمالي الائتمان الممنوح للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع

الخاص، مقابل 18.8% أسهمت به المصارف الأهلية العاملة في العراق، وبالتالي سوف يكون تأثير استبعاد هذه المصارف من التعامل بالدولار على الاقتصاد العراقي ضئيل جداً<sup>20</sup>.

لذلك، بدأت المفاوضات لحل الأزمة باجتماع عُقد في إسطنبول يوم 3 شباط/فبراير 2023 جمع وكيل وزارة الخزانة الأمريكية للاستخبارات المالية ومكافحة الإرهاب، بريان نلسون، بمحافظ البنك المركزي العراقي علي محسن العلق. وركز الاجتماع بشكل خاص على إصلاح القطاع المصرفي العراقي، وتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وأشار البيان الرسمي الصادر بعد الاجتماع إلى الرغبة في تحقيق أهداف مشتركة من خلال تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديث النظام المصرفي العراقي.<sup>21</sup>

وفي يوم 9 شباط/فبراير 2023، التقى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين في واشنطن بنظيره الأمريكي أنتوني بلينكين. ولم يتم الإعلان عن أي قرار محدد عقب الاجتماع، ولكن قبل عقده، شدّد بلينكين على أن الولايات المتحدة «تتركز الآن بشكل مكثف للغاية على البُعد الاقتصادي» لاتفاقية إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وفي 10 شباط/فبراير أجرى نائب وزير الخزانة الأمريكي وولي أديمو محادثات مع وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، ومحافظ البنك المركزي علي العلق، في واشنطن، ركزت على سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن دون الإعلان عن أي مقررات محددة للاجتماعات. كما التقى العلق على هامش زيارته لواشنطن المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي محمود محيي الدين، الذي قال بدوره أن الصندوق مُستعد للمساعدة في إصلاح القطاع المصرفي العراقي.<sup>22</sup>

وعندما حدد قانون الموازنة الحالي (2023-2025) السعر الرسمي للدولار عند عتبة (1,330) دينار لم تنخفض أسعار صرف الدولار، لا بل تصاعدت إذ وصلت الأسعار في السوق الموازي إلى (1,590) دينار للدولار الواحد بفعل ضغط التجار والشركات تهرباً من المنصة الإلكترونية لتهريب الدولار إلى خارج الحدود للدول المجاورة، وخصوصاً إيران وتركيا، وهذا ما خلق ضغوطاً كبيرة على أسعار المنتجات وارتفاع كبير للأسعار، وهذا يتطلب سياسة أكثر صرامة من

20. ابراهيم جاسم الياسري، العقوبات الأميركية على المصارف العراقية: الاسباب والتداعيات على الاقتصاد العراقي، مركز أكد للدراسات الاقتصادية والمالية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في 23/7/2023، على الرابط (آخر زيارة: 24 / 2 / 2024). <https://acefs.org/archives/875>

21. هاشم داود، مصدر سبق ذكره.

22. المصدر السابق.

الحكومة والبنك المركزي للسيطرة على سعر الصرف ومنع التجار من تهريب هذه الأموال إلى خارج البلد.

ونظراً لصعوبة السيطرة على السوق الموازية، فإن الأزمة لا تزال بلا حلول لها في الوقت الراهن، إلى جانب تلويح الولايات المتحدة بمزيد من العقوبات؛ بسبب الوضع السياسي والأمني المتأزم في الوقت الراهن، جنبا إلى جنب نشاطات المصارف وشركات الصيرفة الذي يدور حولها الكثير من الشبهات بتهريب العملة وتعاملها مع كيانات تقع تحت طائلة العقوبات الأميركية، وكذلك تبييض الأموال وغيرها من التهم التي قدمتها وزارة الخزانة الأميركية لذا فإن الأزمة مستمرة إلى حين ضبط الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق.

## VII. الخاتمة:

شكلت إدارة البنك المركزي والعقوبات الأميركية على المصارف العراقية أزمة كبيرة في أسعار صرف الدولار، مما انعكس بدوره على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في البلاد لتقفز الأسعار بشكل قياسي، وعلى الرغم من الحلول التي قدمها البنك المركزي والحكومة العراقية للسيطرة على الوضع النقدي وعدم تهريب الأموال العراقية إلى خارج البلد وتبييض الأموال من قبل المصارف الخاصة وشركات التحويل المالي، إلا أن الوضع استمر على ما هو عليه بالشكل الذي ينبيء بأزمة اقتصادية إذا ما قامت وزارة الخزانة الأميركية بتنفيذ تهديداتها ومنع المصارف العراقية والسلطات النقدية في العراق من الوصول إلى الدولار المتحصل عليه من عوائد بيع النفط العراقي الذي تحتفظ به في حساباتها في الولايات المتحدة الأميركية، وهي بذلك تخنق العراق اقتصادياً ومالياً لدرجة أنها من الممكن أن تجعل الوضع أشد وطأة وقسوة، مما كان عليه الوضع في العراق قبل عام 2003، أو في إيران حالياً بفعل سياسة الضغوط القصوى عام 2018.

إن هذه الهيمنة الأميركية على الخزين العراقي الذي وصل بمحدود 115 مليار دولار، إلى جانب قوتها في محاصرة البلد بفعل سياسة العقوبات التي أثبتت قوتها وتأثيرها عالمياً، جعلت من السلطات العراقية مقيدة إلى حد كبير في حركتها ونشاطها، الى جنب ضعف في هذه السلطات وعدم مقدرتها في كبح جماح الدول المجاورة وتأثيرها على الوضع الاقتصادي وتلاعبها الكبير في سوق العملة سواء الرسمي أو الموازي، مما جعل من هذه السلطات عاجزة عن أداء دورها الصحيح، إلى جانب الضعف السياسي والاقتصادي لبعض القوى المتنفذة التي جعلت من المقدرات العراقية المالية والاقتصادية نهباً لها، وتتحكم بها كيفما تشاء وتنهب وتسرق دون رادع أو خوف من المحاسبة

أو الملاحقة، لذلك فإن الخوف الكبير هو من أن تقوم السلطات المالية الأميركية بمعاينة الشعب العراقي عبر فرض العقوبات على المؤسسات التي تتعاون مع هذه القوى السياسية، أو تغض الطرف عن تصرفاتها، أو حتى تشمل المؤسسات الحكومية بشكل كامل.

## VIII. التوصيات:

هنالك مجموعة من التوصيات يمكن أن نقدمها لتجاوز هذه الأزمة وهي على النحو الآتي:

1. تشديد الإجراءات والمتابعة والتدقيق على المصارف الحالية، أو التي قد تؤسس مستقبلاً، إذ لا يمكن الاعتماد فقط على المنصة الإلكترونية في تدقيق المعاملات والتوقيف التلقائي الذي يصدر عن هذه المنصة الإلكترونية، إذ الكثير من المعاملات لا يمكن اكتشافها بالسرعة اللازمة، أو قد يكون هناك وسائل جديدة وحديثة للاحتيال على هذه المنصة أو البنك المركزي، ومن الممكن أن يوقع البنك المركزي والعراق بمشاكل جديدة، وكما هو معروف، فإن الأسعار هي انعكاس للإشاعات في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ نتيجة أي عقوبة توجه إلى مصرف أو شركة عراقية.

2. محاولة الاتفاق مع الدول التي تمتلك علاقات تجارية مع العراق أن يستخدم الطرفين عمالتهما المحلية لتجاوز أزمة شح الدولار، أو تقليل الضغط على المنصة الإلكترونية والاقتصار على استخدام وتداول الدولار مع الدول التي لا تمتلك معها علاقات تجارية كبيرة، فمثلاً دول الجوار مثل تركيا وإيران والسعودية من الممكن أن يكون الاستيراد منها بالعملة المحلية، وإذا ما علمنا أن أكثر من 50% من تجارتنا السلعية، وخصوصاً الغذائية منها، فهذا يعني أن أكثر من 60% من حاجة التجار ستقل، وهذا معناه أن يقل تأثير السوق الموازي لانتفاء الحاجة إلى سحب الأموال منه.

3. حث الخطى لإخراج العراق من تحت تأثير البند السابع بشكل كامل ونهائي، وانتهاء الوصاية الدولية والأميركية التي تتحكم بمقدرات البلد، لدرجة أننا نتوقع عقوبات كبيرة بسبب أي أزمة من الممكن أن تحدث مستقبلاً، مثلما هدد (دونالد ترامب) بعد قرار البرلمان العراقي بإخراج القوات الأميركية من العراق على إثر اغتيال الشهيد أبو مهدي المهندس وقاسم سليمان الذي صرح في حينها (أننا سنعاقب العراق إلى درجة أن عقوبات إيران تعد لا شيء أمام هذه العقوبات، وسنجمد كل الأموال العراقية)، بمعنى أن العقوبات قد لا تكون لأسباب اقتصادية بحتة، بل يمكن لأي خلاف سياسي مع القوى الحاكمة في العراق سيدفع ثمنها الشعب غالياً.

4. على الرغم من التحول إلى النظام الرقمي في التعاملات المالية في الوقت الراهن، وهذا الشيء يحسب للسلطات المالية والنقدية، لأنه خيار كفوء وصحيح، إلا أن البطء الكبير في تطبيقه والأخطاء التي شابت العمل به أثرت كثيراً على تطبيقه بالشكل الصحيح، لذا الإسراع في تنفيذه على كامل رقعة البلد وتجاوز الأخطاء الحالية سيؤدي إلى تطويق تداول العملة والأموال بالشكل الذي يمكن الحكومة والبنك المركزي متابعة النشاطات المشبوهة كغسيل الأموال ونحوها.